

252458 - هل يجوز لبس خاتم منقوش عليه طلاسم ؟

السؤال

هل يجوز لبس الخواتم التي عليها (حرز)، أو (طلاسم)، أو (نعش اسم الله) أثناء الصلاة والمعروف أنه يجوز لبس الخاتم، ولكن هل النقوش فيها مشكلة؟

ملخص الإجابة

والحاصل :

أنه لا يجوز لبس الخاتم الذي نقشت عليه الطلاسم، ولا ما نقش عليه حرز، ولو كان من القرآن والأدعية، لدخول ذلك في التمام.

وعلى فرض أن البابس لما عليه الحرز المذكور، لا يريد به التحرز، ولا يعتقد في التمام، فإن ذلك لا ينبغي، متى كان على صورة التمييم؛ لما فيه من التشبه بالمتعلقين بالتمام؛ ولأنه قد يساء به الظن في ذلك، وقد يقتدي به من يظنه يتحرز بها.

والله أعلم.

الإجابة المفصلة

أولاً:

يجوز للرجل أن يرتدي خاتم الفضة، وأن ينقش عليه اسمه، أو اسم الله تعالى، أو جملة فيها اسم الله تعالى. روى البخاري (5877)، ومسلم (2092) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ”أَلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، وَنَقَشَ فِيهِ ”مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ“ وَقَالَ : (إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ ، وَنَقَشْتُ فِيهِ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَا يَنْقَشَّ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ). قال النووي رحمه الله: “ويجوز نقشه، وإن كان فيه ذكر الله تعالى، وفي الصحيحين: (كان نقش خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد رسول الله) ولا كراهة فيه عندنا، وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والجمهور. وكراهه ابن سيرين وبعضاً لهم؛ لخوف امتهانه، وهذا باطل مناذل للحديث، ول فعل السلف والخلف. قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: وله أن ينقش فيه اسم نفسه، أو كلمة حكمة.” . انتهى من “المجموع” (4/463).

وقد ورد عن كثير من السلف أنهم نقشوا على خواتيمهم جملة متضمنة لاسمه تعالى، ذكر الحافظ في "الفتح" (10/328) بعضها ، قال :

"أَخْرَجَ إِنْ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الْمُصَنَّفِ" عَنْ إِنْ أَبِي عُمَرَ أَنَّهُ نَقَشَ عَلَى حَاتَّمِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ... وَأَخْرَجَ إِنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حَدِيفَةَ وَأَبِي عَبِيدَةَ أَنَّهُ كَانَ نَقَشَ حَاتَّمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا "الْحَمْدُ لِلَّهِ" . وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيِّ "بِاللَّهِ" ، وَعَنْ مَسْرُوقَ "بِسْمِ اللَّهِ" ، وَعَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْبَاقِرِ "الْعِزَّةُ لِلَّهِ" ، وَعَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ لَا بِأَسِنَتِهِمَا ذِكْرُ اللَّهِ عَلَى الْحَاتَّمِ .
قال التَّوَوِيُّ : وَهُوَ قَوْلُ الْجُمُهُورِ ، وَنُقِلَّ عَنْ إِنْ سِيرِينَ وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَاهَتِهِ إِنْتَهَى .

وَقَدْ أَخْرَجَ إِنْ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ إِنْ سِيرِينَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بِأَسَا أَنْ يَكْتُبَ الرَّجُلُ فِي حَاتَّمِهِ "حَسَبِيَ اللَّهُ" وَنَحْوُهَا . فَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ عَنْهُ لَمْ تُثْبِتْ ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ الْكَرَاهَةَ حَيْثُ يُخَافُ عَلَيْهِ حَمْلُهُ لِلْجُنُبِ وَالْحَائِضِ وَالْإِسْتِبْجَاءِ بِالْكَفِ الَّتِي هُوَ فِيهَا ، وَالْجَوَازُ حَيْثُ حَصَلَ الْأَمْنُ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَا تَكُونُ الْكَرَاهَةُ لِذَلِكَ ، بَلْ مِنْ جِهَةِ مَا يَعْرِضُ لِذَلِكَ ، وَأَللَّهُ أَعْلَمُ "انتهى .

ثانياً:

أما الحرج فإن كان المقصود به شيئاً من القرآن أو من الأدعية، يتحرز الإنسان به من العين وغيرها : فلا يجوز لبس الخاتم الذي كتب عليه الحرج؛ لأن ذلك من التمام المحرمة.

وقد روى أحمد (17458) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ الْجَهَنِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ عَلَقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ صاحبه الألباني في " صحيح الجامع ".

وروى أحمد أيضاً (17440) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ رضي الله عنه قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ تَعْلَقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَ اللَّهُ لَهُ ، وَمَنْ تَعْلَقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ) والحديث حسن شعيب الأرنؤوط في تحقيق المسند . والتميمة : ما علق لدفع العين والوقاية من الآفات .

والودعة : واحدة الودع ، وهي أحجار تؤخذ من البحر يعلقونها لدفع العين ، ويذعمون أن الإنسان إذا علق هذه الودعة لم تصبه العين ، أو لا يصيبه الجن .

والراجح تحريم لبس التميمية ولو كانت من القرآن.

وأما الطلاسم فلا ريب في تحريم لبس ما اشتغلت عليه ، وهي من التمام المتفق على تحريم لبسها وتعليقها. ولا يؤمن أن تكون هذه الطلاسم فيها سحر أو تعوذ بالجن.

جاء في "فتاوي اللجنة الدائمة" (1/212) : "اتفق العلماء على تحريم لبس التمام إذا كانت من غير القرآن ، واختلفوا إذا كانت من القرآن ، فمنهم من أجاز لبسها ومنهم من منعها ، والقول بالنهي أرجح لعموم الأحاديث ولسد الذريعة "انتهى .

سئل الشيخ ابن باز رحمه الله: "ما حكم التميمية من القرآن ومن غيره؟

ج : أما التميمية من غير القرآن ، كالعظام والطلاسم والودع وشعر الذئب وما أشبه ذلك : فهذه منكرة محرمة بالنص، لا يجوز تعليقها على الطفل ولا على غير الطفل؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ تَعْلَقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَ اللَّهُ لَهُ ، وَمَنْ تَعْلَقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ** ». وفي رواية «**مَنْ تَعْلَقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ** » .

أما إذا كانت من القرآن أو من دعوات معروفة طيبة، فهذه اختلف فيها العلماء، فقال بعضهم : يجوز تعليقها، ويرى هذا عن جماعة من

السلف جعلوها كالقراءة على المريض.

والقول الثاني: أنها لا تجوز، وهذا هو المعروف عن عبد الله بن مسعود وحذيفة رضي الله عنهم وجماعة من السلف والخلف قالوا: لا يجوز تعليقها ولو كانت من القرآن، سدا للذرية وحسما لمادة الشرك وعملا بالعموم؛ لأن الأحاديث المانعة من التمام أحاديث عامة، لم تستثن شيئاً. والواجب: الأخذ بالعموم فلا يجوز شيء من التمام أصلاً؛ لأن ذلك يفضي إلى تعليق غيرها والتباس الأمر. فوجب منع الجميع، وهذا هو الصواب لظهور دليله.

فلو أجزنا التمية من القرآن ومن الدعوات الطيبة، لانفتح الباب وصار كل واحد يعلق ما شاء، فإذا انكر عليه، قال: هذا من القرآن، أو هذه من الدعوات الطيبة، فينفتح الباب، ويتسع الخرق وتلبس التمام كلها. وهناك علة ثالثة وهي: أنها قد يدخل بها الخلاء ومواقع الفذر، ومعلوم أن كلام الله ينزع عن ذلك، ولا يليق أن يدخل به الخلاء” انتهى من ”مجموع الفتاوى والمقالات“ (1/51).

وسائل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :
”ما الحكم في تعليق التمام؟“

فأجاب رحمه الله تعالى: التمام لا يخلو: إما أن تكون من القرآن، أو من غيره.

فإن كانت من القرآن: ففيها خلاف بين أهل العلم من السلف والخلف، فمن العلماء من يقول: إن تعليقها جائز ولا بأس به، وربما يستدل بقوله تعالى: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَّكٌ)، ويجعل هذا من بركة القرآن: أن الله تعالى يرفع به العين والشر من علقه. وقال بعض أهل العلم من السلف والخلف: إن تعليقه محظوظ، وذلك لأن مثل هذه الأمور لا يجوز إثباتها إلا بدليل من الكتاب والسنة، وليس في الكتاب والسنة دليل على أن تعليق القرآن يكون نافعاً لصاحبها، وإنما ينفع من يقرؤه، وقد قال الله تعالى: (كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكُمْ بُشِّرَّاً لِيَدَبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ). فنيل البركة من القرآن إنما يكون على حسب ما جاءت به الشريعة، وهذا القول هو القول الراجح: أنه لا يجوز أن تعلق التمام من القرآن على الصدر، ولا أن تجعل تحت الوسادة وما أشبه ذلك. ومن أراد أن يستشفى بالقرآن فليستشفى به على حسب ما جاءت به السنة.

وأما إذا كانت التمام من غير القرآن من طلاسم لا يدرى ما معناه، أو كتابة، كالنقوش لا تقرأ وما أشبهها: فإنها محرمة بلا شك، ولا يجوز للمرء أن يعلقها بأي وجه من الوجوه؛ لأنها قد تكون أسماء شياطين، أو أسماء عفاريت من الجن أو ما أشبه ذلك، والشيء الذي لا تدرى معناه لا يجوز لك أن تتناوله و تستعمله في مثل هذا الأمور“ . انتهى من ”فتاوى نور على الدرب“ (4/2) - ترقيم الشاملة .